التربية على حقوق الإنسان بالمدرسة المغربية
قراءة في التكوين الحقوقي للأطر التربوية

د. هشام بن عمار
مشرف تربوي وباحث في القانون العام والعلوم السياسية
المملكة المغربية

الملخص

شهدت المنظومة الكونية لحقوق الإنسان في العقدين الأخيرين تراكما نوعيا وتطورا ملحوظا في أطرها القانونية والمؤسساتية. وبالرغم من ذلك ما تزال المجتمعات المعاصرة تعاني من اختلالات عميقة تمس منظومة القيم، وتحدّ من فعالية تلك المرجعيات في الواقع. فمظاهر التفاوت الاجتماعي، والعنف، وتآكل الثقة في المؤسسات، وضعف روح المواطنة، تفصح عن فجوة صارخة بين الخطاب الحقوقي وممارساته الفعلية. والمدرسة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية المؤهلة لإعادة بناء القيم وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان تحتل موقعا محوريا في هذا التحول.

في هذا السياق، يروم هذا المقال مساءلة موقع البعد الحقوقي ضمن هندسة تكوين الفاعلين التربويين بالمغرب، في ضوء التحولات التي عرفتها السياسات التربوية الوطنية، وانخراط المملكة في البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان منذ سنة 2005. كما يتجه نحو تحليل نقدي لمدى حضور هذا البعد في منظومة التكوين واستجلاء رهانات تطويره؛ وذلك من خلال ثلاثة مداخل متكاملة: مدخل مفاهيمي يؤطر دلالات حقوق الإنسان وأبعادها التربوية؛ ومدخل تحليلي يرصد تمظهرات إدماج البعد الحقوقي في السياسات التعليمية وفي تكوين الأطر التربوية؛ ثم مدخل استشرافي يستكشف سبل الارتقاء بجودة التكوين الحقوقي لهذه الأطر.

ويخلص المقال إلى أن تعزيز إدماج البعد الحقوقي يقتضي إعادة بناء هندسة التكوين على أساس مقاربات بيداغوجية دامجة وتفاعلية، قادرة على تحويل القيم إلى كفايات وسلوكات مهنية بدل إغراقها في المضامين النظرية. كما توصي بتعزيز التكوين الأساس والمستمر، وضمان التقائية مختلف مكونات المنظومة التربوية حول مشروع تربوي قيمي متكامل.

الكلمات المفتاحية: ديداكتيك اللغة العربية، الدرس اللغوي، اللسانيات الحديثة، النقل الديداكتيكي، التعليم الثانوي

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Human Rights Education in Moroccan Schools: An Analytical Study of Human Rights Training for Educational Professionals

Abstract

Over the past two decades, the global human rights system has witnessed significant qualitative accumulation and notable development in its legal and institutional frameworks. Nevertheless, contemporary societies continue to experience profound imbalances affecting value systems and limiting the effective implementation of these normative references in practice. Persistent social inequalities, various forms of violence, the erosion of trust in institutions, and the weakening of civic engagement all reveal a striking gap between human rights discourse and its actual enactment. In this regard, the school, as a central social institution, occupies a pivotal role in reconstructing values and fostering a culture of human rights.

Within this context, this article examines the position of the human rights dimension in the design of teacher and educational staff training in Morocco, in light of the transformations that have shaped national education policies and the country's engagement in the World Programmer for Human Rights Education since 2005. It offers a critical analysis of the extent to which this dimension is integrated into training systems and explores the key challenges surrounding its development. The study is structured around three complementary approaches: a conceptual framework that defines human rights and their educational implications; an analytical perspective that assesses the integration of human rights into educational policies and training programs; and a prospective approach that identifies pathways for enhancing the quality of human rights education for educational actors.

The article concludes that strengthening the integration of the human rights dimension requires a thorough reconfiguration of training design based on inclusive and interactive pedagogical approaches, capable of transforming values into professional competencies and practices rather than confining them to abstract theoretical content. It also recommends reinforcing both initial and in-service training, and ensuring coherence among the various components of the education system around a comprehensive values-based educational project.

Keywords: Arabic language didactics, linguistic lesson, modern linguistics, didactic transposition, secondary education

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

رغم ما حققته المجتمعات الإنسانية على مستوى التقدم الهائل في المجالات العلمية والتكنولوجية والمادية، وعلى مستوى إنتاج منظومة قانونية دولية تعنى بحقوق الإنسان؛ لاتزال هذه المجتمعات تعاني من انحدار القيم التي تحافظ على التعايش والترابط الاجتماعي واحترام كرامة الإنسان وحقوقه الكونية. إذ لا تخلو دول المعمور من مظاهر العنف والفقر والبطالة وتفاوت الولوج للخدمات الاجتماعية، وطغيان النزعة الفردية علاوة على المشاكل المرتبطة بالفساد والرشوة والمحسوبية وضعف قيم المواطنة الإيجابية.

وبالعودة إلى المرجعيات التأسيسية التي توجهت بالتحليل والنقد لوظائف المدرسة، من قبيل كتابات دوركايم و بورديو و ألتوسير وديوي وآخرين؛ نجدها جميعا تلتقي في التأكيد على الترابط والتفاعل بين الدولة والمدرسة والمجتمع، وعلى الوظيفة التربوية والتثقيفية للمدرسة ودورها المحوري في التربية على القيم والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

ووعيا منها بهذا الدور المحوري للمدرسة في النهوض بقيم حقوق الإنسان، انخرطت الأمم المتحدة منذ أكثر من عقدين في وضع عدد من البرامج والاتفاقيات من أجل إدماج التربية على حقوق الإنسان داخل منظومة التربية والتكوين. ويعتبر المغرب من الدول التي انخرطت مبكرا في هذه البرامج الأممية، إذ شارك في المرحلة الأولى من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (2005-2009) الذي شمل السلكين الابتدائي والثانوي؛ ثم المرحلة الثانية (2010-2014) التي ركزت على البرامج التكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة المدرسين والفاعلين التربويين والموظفين والمكلفين بإنفاذ القانون. والانخراط بعد ذلك في المرحلة الثالثة (2015-2019) المخصصة لتعزيز المرحلتين السابقتين وتدريب وتكوين الإعلاميين والصحفيين في مجال حقوق الإنسان، وصولا إلى المرحلة الرابعة (2020-2024) التي ركزت على تمكين الشباب من الثقافة الحقوقية.

ليس الهدف من وراء هذه الورقة البحثية الوقوف عند مجمل هذه المراحل، وإنما البحث أساسا في واقع ومتطلبات إدماج البعد الحقوقي في تكوين الفاعلين التربويين بالمغرب. ومن أجل ذلك نقسم هذه الورقة إلى ثلاث محاور: محور أول مفاهيمي يروم الوقوف عند دلالات حقوق الإنسان وكونيتها وعلى البعد التربوي لهذه الحقوق؛ ثم محور ثان يحاول الكشف عن واقع حضور البعد الحقوقي في منظومة التربية والتكوين والسياسة التربوية بالمغرب. ومحور ثالث وأخير يستهدف البحث في واقع وآفاق تجويد برامج التكوين الحقوقي الموجهة لفائدة أطر وزارة التربية الوطنية بالمغرب.

المحور الأول: في كونية التربية على حقوق الإنسان

1- في التأصيل لمفهوم حقوق الإنسان:

تحدد حقوق الإنسان عادة بكونها صفات ومميزات ملازمة للشخص البشري وضرورية ونافعة لعيشه وكرامته. وما دامت ملازمة للشخص فإنها توجد في استقلال عن المطالبة بها أو عن مراعاتها داخل المنظومة القانونية للدولة.

ويعود مصطلح حقوق الإنسان إلى السياق التاريخي الغربي والمرجعيات الفلسفية المرتبطة به، خاصة فلسفة الأنوار، حيث تم التعبير عن المطالبة بهذه الحقوق في إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776، وبشكل واضح بعد الثورة الفرنسية، في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن سنة 1789؛ ثم مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 والعهود والصكوك الدولية المرتبطة به.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بهذا المعنى تأخذ حقوق الإنسان بعدا قانونيا فور اعتراف الدولة بها والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فتعرف بكونها: " مجموع الحقوق الفردية والجماعية التي تم الاعتراف بها من طرف الدول ذات السيادة فصارت مقننة في دساتيرها وفي القانون الدولي".[1]

وتصنف حقوق الإنسان تقليديا إلى ثلاث أجيال:

– يمثل الجيل الأول من حقوق الإنسان، الحقوق المدنية والسياسية التي تشمل الحق في الحياة وحظر الرق والتعذيب، وحرية الفكر والضمير والمعتقد، والحق في احترام الحياة الخاصة، وحرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات، والحق في الانتخاب والترشح والمشاركة السياسية...وتعتبر هذه الحقوق حقوقا عينية أصيلة تلتزم الدولة باحترامها وحمايتها والامتناع عن القيام بأي فعل يخالفها.

– يرتبط الجيل الثاني من حقوق الإنسان، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبيل الحق في العمل، والحق في تأسيس النقابات والانضمام إليها، والحق في الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والحق في الاستفادة من تعليم جيد ومنصف، والحق في التعبير عن الخصوصية الثقافية وحمايتها...وتتميز هذه الحقوق بكونها حقوقا مدين بها لتدخل الدولة، وذلك بتعهدها "بأن تتخذ – وفق ما تسمح به مواردها – ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي والتدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد"[2]

–يتعلق الجيل الثالث من حقوق الإنسان بما يسمى بالحقوق التضامنية، وهي حقوق تأسست بناء على الانشغالات الجديدة للمجتمع الدولي مثل الحق في السلام والأمن، والحق في التنمية والحق في التمتع ببيئة صحية سليمة.[3]

2– كونية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزيئ :

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل صريح على كونية هذه الحقوق وطابعها الشمولي والعالمي وعلى طابعها الترابطي وعدم قابليتها للانتقاء والتجزيئ. فحقوق الإنسان حقوق عالمية تعترف بها كل دولة لرعاياها ولكل فرد مشمول بولايتها. فهي كونية بمعنى أنها موجهة إلى جميع الدول والأمم والأشخاص دونما تمييز على الجنس أو اللون أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية. علاوة على ذلك تكرس الصكوك والعهود المتعلقة بحقوق الإنسان مبدأ عدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة وعدم إمكانية الفصل بينها وتكاملها. بمعنى أن التمتع ببعضها وتعزيزه مشروط بالتمتع بالحقوق الأخرى وتعزيزها.

وبالرجوع إلى الأصول الفلسفية المؤسسة لحقوق الإنسان، يتبين أن مبدأ كونية هذه الحقوق يقوم على مرتكزات فكرية وفلسفية تبلورت في عصر الأنوار. ولكي تكتسب حقوق الإنسان الطابع العالمي والشامل، كان من اللازم أن تقع خارج الإطار الثقافي الأوروبي السائد آنذاك، بوصفه إطارا كان يكرس ويبرر الظلم والاستبداد واللامساواة. ومن ثم، فإن المرجعية التي يفترض أن تتأسس عليها هذه الحقوق، يجب أن تكون مستقلة بذاتها ومتعالية عن حدود الزمان والمكان. وفي هذا السياق عمد فلاسفة الأنوار إلى بناء

---

[1] التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات. دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. 2014. ص 8.

[2] المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقافية.

[3] لمزيد من التفاصيل حول أجيال حقوق الإنسان والمرجعيات القانونية المرتبطة بها أنظر:

تعليم المواطنة وحقوق الإنسان، دليل لشباب المغرب. سلسلة منشورات اليونسكو" الشباب والمشاركة الديمقراطية". الرباط 2015. ص 22 23.

التربية على حقوق الإنسان، الفهم سبيل للعمل المشترك. دليل المدرس للتربية على حقوق الإنسان في الفضاء الفرنكفوني. منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. الرباط 2014. ص 27 28.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مرجعية عقلانية مستقلة تتجاوز سلطة الدين والكنيسة، وتنطلق من ثلاث فرضيات رئيسية هي: القول بالتطابق بين نظام الطبيعة ونظام العقل، وافتراض ما أسموه "حالة الطبيعة" ثم بلورة فكرة " العقد الاجتماعي".[1]

3–من حقوق الإنسان إلى التربية على حقوق الإنسان:

يرتبط ظهور مفهوم التربية على حقوق الإنسان، بالانتقال التدريجي للأبعاد الفلسفية والتاريخية والقانونية المرتبطة بنشأة وتطور مفهوم حقوق الإنسان إلى الفضاء التربوي والتعليمي. وذلك انطلاقا من الوعي والاقتناع أن النهوض بثقافة حقوق الإنسان وترسيخها لدى عموم الناس والأجيال المقبلة بشكل خاص، يقتضي الاهتمام بتحويلها من مجرد نصوص ومعاهدات واتفاقيات إلى برامج تربوية وتثقيفية وتكوينية، وهو ما سيؤدي إلى ظهور مفهوم " التربية على حقوق الإنسان" في المجال التربوي وفي السياسات التعليمية للدول.

ونقصد بالتربية على حقوق الإنسان: مجموع الأنشطة التربوية الموجهة للأطفال والشباب بهدف تطوير مواقف وسلوكات تحترم القيم الإنسانية تجاه الذات (التقدير الذاتي، الإحساس بالكرمة) وتجاه الآخرين (الغيرية...إلخ). ونعني بها أيضا: صيرورة مؤسساتية أفقية تروم تنشئة المواطنة والمواطن وأجيال المستقبل على التشبع بثقافة حقوق الإنسان، وتمثلها في المعرفة والسلوك والممارسة. ذلك أن العملية التربوية باهتمامها بالأطفال واليافعات واليافعين في طور التنشئة وبناء الذات والشخصية، تكون مؤهلة لاستيعاب واستبطان وتمثل قيم ومبادئ ثقافة حقوق الإنسان، مما يشكل ضمانة أساسية للتطور حالا ومستقبلا.[2]

وتشمل التربية على حقوق الإنسان – انطلاقا من تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن خطة العمل لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995–2004) – التركيز على العناصر الآتية:

- المعارف والكفايات من أجل حماية حقوق الإنسان وممارستها في الحياة اليومية؛
- القيم والمواقف والسلوكات التي تشكل أساس حقوق الإنسان، والتي ينبغي تعزيزها؛
- الأنشطة التي تقود إلى اعتماد تدابير كفيلة بحماية حقوق الإنسان.[3]

المحور الثاني: إدماج التربية على حقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين بالمغرب

1–حضور البعد الحقوقي في الوثائق المرجعية لإصلاح منظومة التربية والتكوين:

يتمظهر الوعي بأهمية البعد الحقوقي وإدماجه في المدرسة المغربية، من خلال مختلف الوثائق المرجعية الموجهة لمشاريع الإصلاح التربوي بالمغرب، وذلك بالتنصيص صراحة على أهمية التربية على الحقوق الإنسان في المرجعيات الآتية:

*الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين في المرتكز الرابع من المرتكزات الأساسية للإصلاح على ما يلي: "يندرج النظام التربوي في حيوية نهضة البلاد الشاملة، القائمة على التوفيق الإيجابي بين الوفاء للأصالة والتطلع الدائم للمعاصرة، وجعل المجتمع المغربي يتفاعل

---

[1] للاطلاع على التفاصيل الفلسفية لهذه الفرضيات أنظر:
محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية ن بيروت 1998. ص 147 153

[2] التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات. مرجع سابق ص 7.

[3] الميثاق الوطني للتربية والتكوين: المبادئ الأساسية ص 07.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مع مقومات هويته في انسجام وتكامل وفي تفتح على معطيات الحضارة الإنسانية العصرية، وما فيها من آليات وأنظمة تكرس حقوق الإنسان وتدعم كرامته"[1].

***الرؤية الاستراتيجية 2015-2030:**

تنص الرؤية الاستراتيجية في الباب المتعلق بالمرجعيات المؤسسة لها، بالإضافة إلى الدستور، والخطب الملكية، والميثاق الوطني للتربية والتكوين، على ضرورة العودة إلى "الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الطفل والمرأة والإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحقوق ذوي الإعاقة والوضعيات الخاصة، وعدم التمييز على أي أساس كان" [2]

*القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

تنص المادة 4 من القانون الإطار رقم 51.17، على استناد منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي إلى المبادئ والمرتكزات الآتية:

- الثوابت الدستورية للبلاد؛
- الهوية الوطنية الموحدة المتعدد المكونات والروافد؛
- قيم ومبادئ حقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، ولا سيما منها الاتفاقيات ذات الصلة بالتربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي
- التقيد بمبادئ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج مختلف مكونات المنظومة وفي تقديم خدماتها لفائدة المتعلمين بمختلف أصنافهم.

***خارطة الطريق 2022/2026:**

ينص الهدف الاستراتيجي الثاني من خارطة الطريق 2022-2026 على "تعزيز التفتح والمواطنة: المدرسة فضاء للتفتح يكتسب فيه الأطفال القيم الوطنية والكونية وحس المواطنة وحب الاستطلاع والثقة في النفس".

وعلى الرغم من الحضور البارز للبعد الحقوقي في مختلف المرجعيات المتعلقة بالسياسات التربوية والتعليمية بالمغرب، فإن تقييم التجربة على صعيد التنفيذ والممارسة الفعلية يقدم صورة مزدوجة: تعزز من جهة المكتسبات في هذا المجال وتطالب بترصيدها؛ ومن جهة أخرى تكشف عن الثغرات والتحديات وتدعو إلى إصلاحها وتصحيحها.

2- إدماج التربية على حقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين: المكتسبات والصعوبات

- **المكتسبات:**

يمكن القول إن الاهتمام بإدماج البعد الحقوقي في مختلف مشاريع الإصلاح منذ وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد حقق جملة من المكتسبات نجملها في الآتي:

-الإدماج المتدرج للقيم الكونية لحقوق الإنسان في المناهج الدراسية عبر مجموعة من المواد الحاملة لهذه القيم.

[1] التربية على حقوق الإنسان. دليل المدرس للتربية على حقوق الإنسان في الفضاء الفرنكفوني. مرجع سابق ص 7.

[2] من أجل مدرسة الجودة والإنصاف والارتقاء. رؤية استراتيجية للإصلاح 2015 2030.المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. ص 07.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

– تعزيز المقاربة الحقوقية في دفاتر التحملات الخاصة بالكتب المدرسية، بإدراج بنود حول التربية على النزاهة والشفافية، والعدالة، والتنمية المستدامة، والنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين ونبذ العنف...

–تعزيز حضور التربية على حقوق الإنسان في أنشطة الحياة المدرسية من خلال إرساء أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وإعداد دلائل مرجعية لتأطيرها وتفعيلها على مستوى المؤسسات التعليمية؛

–إتاحة فرص لتكوين الأطر التربوية في مجال التربية على حقوق الإنسان، وبشكل خاص منسقي الحياة المدرسية وأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية؛

–إنتاج رصيد من الوثائق والموارد والأدوات البيداغوجية القابلة للتوظيف والاستثمار.[1]

- **الصعوبات والإكراهات**

في مقابل هذه المكتسبات يمكن الوقوف على جملة من الصعوبات والإكراهات نحددها في الآتي:

–التفاوت الواضح بين الخطاب حول قيم حقوق الإنسان وبين الممارسة الفعلية لها، ويشهد على ذلك استفحال السلوكات المخلة بالقيم داخل المدرسة وفي محيطها، من قبيل ظواهر العنف، والغش، والتعصب، والتمييز بين الجنسين، والانحراف، والتحرش، وعدم احترام الأدوار، وتراجع الالتزام بالأنظمة الداخلية للمؤسسة التعليمية، والإضرار بالبيئة وبالمِلْك العام.

–ضعف الانسجام بين قيم حقوق الإنسان وطابعها الكوني وبين المضامين الصريحة والمضمرة في مواد أخرى؛ مما يطرح سؤال التناغم والتكامل بين المرجعيات المؤطرة للقيم داخل المنظومة التربوية.

–ضعف التكوين الأساس والمستمر للأطر التربوية في مجال حقوق الإنسان والتربية عليها، وآثاره على ممارساتهم التربوية وانخراطهم في الإصلاحات ذات الصلة.

المحور الثالث: البعد الحقوقي في التكوين الأساس للأطر التربوية بالمغرب؛

على الرغم من المجهودات المبذولة على مستوى إدماج حقوق الإنسان في مؤسسات تكوين أطر وزارة التربية الوطنية إلا أن هذا الحضور يبقى ضعيفا ومحدودا ودون المستوى المطلوب.

1– على مستوى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين:

يعتبر حضور التكوين الحقوقي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين حضورا ضعيفا وباهتا وذلك بسبب قصر مدة التكوين التي تقتصر على سنة واحدة؛ وتركيز هندسة التكوين بهذه المراكز بشكل أساسي على المجزوءات المهَنْنِنة، حيث يخصص الغلاف الزمني الأكبر لمجزوءات التخطيط والتدبير والتقويم بالنسبة لمسالك تكوين الأساتذة؛ ومجزوءات التدبير الإداري والبيداغوجي والمالي لمسالك المتصرفين التربويين والأطر المختصة. وفي غياب مجزوءة خاصة بحقوق الإنسان على مستوى هندسة التكوين بالمراكز الجهوية، تحضر بعض عناصر المادة الحقوقية بشكل عرضي ومختزل، خاصة في مجزوءة أخلاقيات المهنة ومجزوءة الحياة المدرسية، دون أن يكون لذلك تأثير واضح على تملك الثقافة الحقوقية والتمكن من أدوات تفعيلها في المؤسسات التعليمية والأقسام الدراسية.

[1] التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي. التقرير الموضوعاتي رقم 17/1. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. يناير 2017. ص 7 و8.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2- على مستوى مركز تكوين مفتشي التعليم:

في ضوء استقراء تموقع البعد الحقوقي داخل هندسة التكوين بمركز تكوين مفتشي التعليم، يتضح أن هذا البعد لا يحظى بحضور بنيوي مستقل ضمن البناء البيداغوجي لبرنامج التكوين، إذ يغيب في صيغة مجزوءة نظرية متكاملة ذات غلاف زمني خاص تُعنى بتأطير الطلبة المفتشين معرفيا ومنهجيا في مجال حقوق الإنسان والتربية عليها. ويقتصر حضوره العرضي داخل بعض المجزوءات من قبيل: مجزوءة المناهج والبرامج عبر الإحالة إلى المرجعية الحقوقية المؤطرة لبنائها؛ ومجزوءة الأنظمة القانونية والتشريع التربوي من خلال استحضار المقتضيات الدستورية المرتبطة بالحقوق والحريات؛ ومجزوءة التفتيش والإشراف التربوي عبر استحضار المقاربة الحقوقية في معالجة بعض الوضعيات المهنية؛ فضلًا عن مجزوءة التربية على القيم – ذات الطابع الاختياري – والتي تحيل في مرجعياتها النظرية إلى القيم الكونية لحقوق الإنسان.

ويمتد هذا البعد الهامشي والثانوي للتكوين الحقوقي إلى البحث التربوي والتدريب الميداني، حيث لا يُعتمد المدخل الحقوقي كمدخل قار وثابت في التمرس الميداني على مختلف المهام التي يزاولها المفتش مما يجعل إدماجه محدودًا وغير مؤسس ضمن الممارسة التكوينية والمهنية.

في ختام هذا المقال، يتأكد أن إدماج المقاربة الحقوقية في تكوين الأطر التربوية بالمغرب أضحى مدخلا استراتيجيا لإعادة بناء الوظيفة القيمية للمدرسة وتعزيز أدوارها في التنشئة على المواطنة والديمقراطية. وتبعا لذلك، فإن الارتقاء بالتكوين الحقوقي يستوجب الانتقال من منطق التضمين الشكلي إلى منطق التمكين الفعلي، بما يجعل من حقوق الإنسان مرجعية ناظمة للممارسات التربوية وليست مجرد مضامين معرفية معزولة.

وفي هذا الأفق، تبرز الحاجة إلى إعادة هندسة التكوين من خلال إقرار مجزوءة مستقلة ومهيكلة تعنى بالتربية على حقوق الإنسان، على أن تبنى وفق مقاربات بيداغوجية نشطة وتفاعلية، قادرة على تحويل القيم إلى كفايات وسلوكات مهنية داخل الفعل التربوي. كما يقتضي الأمر تعميم البعد الحقوقي أفقيا داخل مختلف المجزوءات، لا سيما تلك المرتبطة بالتربية على القيم والمواطنة، مع إدماجه ضمن آليات التقويم بما يضمن اتساق مخرجات التكوين مع مرجعياته المعلنة.

ومن جهة أخرى، يشكل الاستثمار في الأنشطة الموازية وتنمية المهارات الحياتية رافعة أساسية لترسيخ الثقافة الحقوقية، عبر تمكين المتدربين من اختبار هذه القيم في سياقات واقعية ومواقف تعليمية دالة. كما يتعين إدماج المقاربة الحقوقية ضمن مسارات التدريب الميداني، سواء على مستوى الممارسة الصفية أو في بناء التقارير التركيبية.

ولا يقل عن ذلك أهمية تشجيع البحث التربوي في مجال حقوق الإنسان، بما يسهم في تطوير نماذج تطبيقية لتملك القيم وترجمتها إلى ممارسات تربوية ملموسة. كما يعتبر تعميم وتجويد برامج التكوين المستمر، خاصة لفائدة منسقي الحياة المدرسية والمؤطرين لأندية المواطنة وحقوق الإنسان، شرطا ضروريا لضمان استدامة هذا الورش الإصلاحي وترسيخ أثره داخل المنظومة التربوية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع المعتمدة:

- التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات. دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. 2014.
- تعليم المواطنة وحقوق الإنسان، دليل لشباب المغرب. سلسلة منشورات اليونسكو" الشباب والمشاركة الديمقراطية". الرباط 2015.
- التربية على حقوق الإنسان، الفهم سبيل للعمل المشترك. دليل المدرس للتربية على حقوق الإنسان في الفضاء الفرنكفوني. منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. الرباط 2014.
- محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1998.
- التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي. التقرير الموضوعاتي رقم 17/1. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. يناير 2017.
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- من أجل مدرسة الجودة والإنصاف والارتقاء. رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
- القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
- خارطة الطريق 2022-2026
- المرسوم رقم 2.24.140 (23 فبراير 2024) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/